إشكالية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة

د. خديجة توفيق الرحية*

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة منذ استقلالها وحتى اليوم، وذلك من خلال رصد العديد من الأزمات التي تضافرت وشكلت سبباً في ضعف التنمية السياسية عربياً، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن القسم الأكبر من هذه الأزمات مقصود من قبل القيادات العربية الحاكمة، بسبب رفضها سياسات الإصلاح التي لا تخدم مصالحها، والقسم الآخر كان نتيجة تراكمات داخلية تعود للسياق التاريخي للدولة، فضلاً عن الأزمات الخارجية التي زادت من حدة الإشكالية في المنطقة العربية. وفي نهاية الدراسة اِقْتُرِحَتْ استراتيجية لتفعيل عملية التنمية السياسية في الدول العربية، وفق خطة تنموية محددة الأهداف، تضمن تحقيق إصلاحات عميقة في بنيتها السياسية، ومنظومتها الاقتصادية، وبنائها الاجتماعي والثقافي.

* قائمة بالأعمال دكتورة في قسم الدراسات السياسية– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

The problem of political development in contemporary Arab countries

Dr. Khadija Tawfik Al-Rahayah*

Abstract

This study aims to analyze the problem of political development in contemporary Arab countries since its independence until today, by monitoring several crises that combined and formed a reason for the weakness of Arab political development. The study concluded that the majority of these crises are intended by Arab leaders Because of its rejection of reform policies that do not serve its interests, and the other part was the result of internal accumulations due to the historical context of the state, in addition to the external crises that have exacerbated the problem in the Arab region. At the end of the study, a strategy was proposed to activate the process of political development in the Arab countries, according to a specific development plan that ensures deep reforms in the political structure, economic system, and social and cultural construction.

*Department of Political Studies - College of Political Science - Damascus University.

المقدمة

على الرغم من صمود الدول العربية ككيانات سياسية معترف بها عربياً واقليمياً ودولياً منذ الاستقلال، رغم عدم توافر المقومات الطبيعية(التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية،...) لهذا الصمود، إلا أن هذا لا يعني أن هذه الدول ستصمد مستقبلاً، لأنَّ معظم المؤشرات تدلُّ أنَّها تعيش أزمات عدّة على صعيد التنمية السياسية، والسبيل الأمثل لإنهاء هذه الأزمات يتوقف على الحلول المقدمة لمعالجة الوضع السياسي بصورة شفافة تنقل الدولة من حالة التأزم والغموض، وفقدان الشرعية، وغياب المشاركة وتداول السلطة، وسوء توزيع المكتسبات، إلى حالة النهوض، وإقامة شروط العدل والمساواة السياسية والاجتماعية التي ترتكز بدورها إلى الحوار الوطني، وإطلاق الحريات المسؤولة وتأسيس لمرحلة تداول السلطة وفق قواعد المصلحة العامة بعيداً عن المصلحة الحزبية.

هذا كلّه يستدعي البحث والتفكير في الوضع العربي الذي لم يعد يلبي احتياجات الأجيال الجديدة ورغباتها، ولاسيَّما بعد انتشار وسائل الاتصال، وتزايد درجات الوعي، إلى جانب ازدياد نسبة التنظيمات الداعمة للتوجهات الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان،خاصة في ظل اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية، وتفاقم العديد من الظواهر أبرزها الفقر والبطالة ....

وبناءً عليه حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تشخيص واقع الدول العربية المعاصرة، ودراسة قضية التنمية السياسية التي تمثل محركاً أساسياً للتغيير والإصلاح السياسي، وذلك عبر تحليل جملة من المعوقات التي تكمن وراء تعثر هذه العملية في الدول العربية، فضلاً عن اقتراح بعض الحلول التي من شأنها تجاوز تلك المعوقات.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال تركيزها على قضية التنمية السياسية التي تمثل جوهر الوظيفة السياسية للدولة المعاصرة، ومدخلاً مهماً في دراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، كما تنبع أهمية هذه الدراسة من التركيز على تحليل إشكالية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة من خلال رصد مظاهر التنمية السياسية

ومخاطر تجاهلها، وتقديم إجابات علمية وعملية تدعو إلى تطبيق التنمية السياسية بشكل ينسجم مع البيئة الداخلية العربية ، والابتعاد عن التخبط النخبوي الفوقي، وهذا ما تحتاج إليه الدول العربية في المرحلة المعاصرة.

مشكلة الدراسة: إن الإصلاحات السياسية والدستورية التي قامت بها بعض الدول العربية في مراحل تاريخية متباينة، في محاولة من هذه الدول مواكبة التحولات الدولية في ظل تلاحق موجات التحول الديمقراطي، وزيادة الضغوط الناتجة من دول وقوى عالمية، أو من منظمات دولية كمنظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي... هذه الإصلاحات لم تكن نابعة من واقع هذه الدول وتطلعات شعوبها، الأمر الذي أوجد العديد من الأزمات، بعضها يتعلق بالتفتت الداخلي، وبعضها الآخر بالتطرف الديني أو الطائفي، فضلاً عن اتساع الفجوة بين الشعب والنخبة الحاكمة والتي تكاد تصل إلى حد القطيعة في بعض الدول العربية.

أهداف الدراسة: هَدَفَتِ الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تعرّف التطور التاريخي للتنمية السياسية ومقوماتها الأساسية.
2- تحليل نظريات التنمية السياسية، وتبيان مدى اتساقها مع واقع الدول العربية المعاصرة.
3- رصد واقع التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة، والتحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً.
4- اقتراح إستراتيجية عامة لتفعيل عملية التنمية السياسية في الدولة العربية المعاصرة.

أسئلة الدراسة: تنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي:

ما طبيعة إشكالية التنمية السياسية التي تعاني منها الدول العربية المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات البحثية الآتية:

1- ما مفهوم التنمية السياسية؟ وما مقوماته وآليات تطبيقه؟.

2– ما مدى اتساق مضمون النظريات السياسية وانسجامها مع واقع الدول العربية المعاصرة؟.

3– ما التحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة؟.

4– ما الاستراتيجية اللازمة لتفعيل آليات عملية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة؟.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي بهدف تعرّف السياق التاريخي لعملية التنمية السياسية ومدى تأثير عناصرها المختلفة في عملية الاستقرار السياسي للدولة.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة أبرز التحديات التي تواجه عملية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة وتحليلها، والآليات الكفيلة بتفعيلها.

حدود الدراسة: تمثلت الحدود المكانية للدراسة في الدول العربية التي يمثل كل منها كياناً سياسياً معترفاً به عربياً واقليمياً ودولياً. أما الحدود الزمانية فقد شملت المدة الممتدة بين1980–2017م نظراً إلى ارتفاع مؤشرات تفكك الدول العربية في ظل ما سمي بالنظام العالمي الجديد.

مصطلحات الدراسة:

التنمية السياسية: "هي عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استخدام نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم تتسق مقولاته مع مقتضيات البيئة الاجتماعية والمحددات الثقافية"[1].

وتعرّف الباحثة التنمية السياسية بأنَّها العملية التي ترتكز إلى المعرفة السياسية لدى أفراد المجتمع، بشكل يساعد النظام السياسي على وضع هذه المعرفة موضع التطبيق

[1]– السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، الأبعاد والمنهجية، ج1، الإسكندريةدار العارف الجامعية،1985 م، ص24

من خلال العمليات السياسية المتعددة كالترشيح، والانتخابات، وحرية التعبير، وتداول السلطة سلمياً.

الدولة العربية:"هي أول تجربة حقيقية للعربي في معايشة الدولة سلباً وايجاباً... استبداداً وانتظاماً... حقاً وواجباً.... قمعاً وتحرراً"[1].

وتعرّف الباحثة الدولة العربية بأنَّها كيان سياسي معترف به عربياً وإقليمياً ودولياً.

الدراسات السابقة: تنوعت أبعاد الباحثين وتوجهاتهم في حقل التنمية السياسية، وهذا أدى إلى وجود تراكم أكاديمي، بعضه يندرج ضمن المستوى النظري، مثل دراسة عائشة عياش عن التنمية السياسية والديمقراطية[2]، ودراسة السيد عبد الحليم الزيات[3] عن الاجتماع السياسي، وبعضها الآخر يندرج ضمن المستوى التطبيقي، مثل دراسة أبو مدين طامشة التي ركزت على متغير البيروقراطية في عملية التنمية السياسية[4]، ودراسة خميس حزام الوالي[5] التي تناولت إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، وما يترتب عليها من صراع بين سلطة فاقدة للشرعية من جهة، وشرعيات بديلة من جهة أخرى كالشرعية الإسلامية، في حين تناولت دراسات أخرى أبرزها دراسة ميشيل شيحة [6]شرحاً لمشكلات الدولة القطرية العربية المعاصرة.

وعلى الرغم من تداخل موضوع الدراسة مع عدد من الدراسات السابقة، إلَّا أنَّ ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات هو التركيز على الجوانب المتعلقة بتطور عملية التنمية السياسية، ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي للدول العربية، بغض النظر عن طبيعة

[1]– محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، بيروت: دراسات الوحدة العربية ، 1989م ، ص97–98.

[2]– عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجاً،ط1،برلين،ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2017م.

[3] – السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي،ط2، مصر: دار المعارف الجامعية، 2002م.

[4]– أبو مدين طامشة، استراتيجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2007 م.

[5]– خميس حزام الوالي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م.

[6]– ميشيل شيحة، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، دمشق: مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، 2006م.

نظام حكمها، كما بَيَّنَتْ هذه الدراسة مدى إمكانية تطبيق نظريات التنمية السياسية على المجتمع العربي بخصوصيته السياسية، والاجتماعية، والثقافية، ممَّا سيضيف بعداً أكاديمياً في مجال التنمية السياسية والاستقرار السياسي في الوطن العربي .

خطة الدراسة: تألفت الدراسة من ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية التنمية السياسية، والسياق التاريخي لنشأتها، فضلاً عن مقوماتها وآليات تطبيقها، أمَّا المبحث الثاني فقد تم التركيز فيه على تحليل نظريات التنمية السياسية وتبيان مدى اتساقها مع واقع الدول العربية، وتناول المبحث الثالث الأزمات التي تعاني منها الدول العربية على صعيد التنمية السياسية، وفي نهاية المبحث اِقْتُرِحَتْ استراتيجية لتفعيل آليات التنمية السياسية في الوطن العربي.

المبحث الأول: التنمية السياسية ومقوماتها.

برز مفهوم التنمية السياسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إِذْ ظهر كحقل معرفي متفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية على صعيد الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة.

المطلب الأول: قراءة تاريخية في مفهوم التنمية السياسية.

يعدُّ موضوع التنمية السياسية من الموضوعات الحديثة نسبياً في علم السياسة، حيث بدأ استخدام هذا المفهوم في أوائل خمسينيات القرن العشرين نظراً إلى ما شهدته تلك المرحلة من حراك دولي واسع النطاق، من أبرز سماته تصاعد حركات التحرر الوطني، ونيل العديد من الدول لاستقلالها، والتي اصطلح على تسميتها بدول العالم الثالث، إضافة إلى بروز قطبين عالميين أحدهما اشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، والآخر رأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتسمت العلاقة بين القطبين بالتنافس والصراع في مجالات مختلفة، وسعي القطب الاشتراكي لجذب الدول حديثة العهد بالاستقلال إليه.

في هذا السياق الدولي انتشرت أفكار المدرسة السلوكية التي أحدثت ما يسمى "بالصدمة المنهجية" من خلال اعتمادها مناهج علمية في دراسة الظواهر السياسية، والمزاوجة بين الدراسات النظرية والدراسات الميدانية التطبيقية، عندئذٍ أخذ مفهوم التنمية السياسية يدخل دائرة الاستخدام الأكاديمي، ولاسيَّما مراكز البحوث والدراسات السياسية التطبيقية، وفي هذا المجال يؤكد الباحث محمد أحمد اسماعيل "أن التنمية السياسية لم تعد مجرد مفهوم علمي، ومبحث من المباحث الدراسية في مجال علم الاجتماع، بل أصبحت أحد أهم حقول المعرفة السياسية، بفضل جهود كتّاب علم الاجتماع السياسي وفي مقدمتهم "ألموندAlmond"، و"جيمس كولمانJames Coleman" الذين بحثوا مشكلة التخلف في دول العالم الثالث 1960م، ومن ثم "ليونارد بندر Leonard Binder" في كتابه التنمية السياسية في مجتمع متغير، فضلاً عن "لوسيان باي Lucian Pye"وكتابه عن السياسة والشخصية وبناء الأمة، و"دانيال بيل Daniel Bell " الذي اهتم بدراسة المشكلات والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة أم في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، "[1]، وهذا يدلُّ على انتقال الاهتمام بالتنمية

[1]- محمد أحمد اسماعيل، دور المثقفين في التنمية السياسية:دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، القاهرة، ب ن،1985م، ص152 نقلاً من عز الدين دياب، التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات، مجلة الفكر السياسي، العدد 22-23 ،2005م ص16.

السياسية إلى دول العالم الثالث بعد أن أصبح موضع اهتمام الدول الغربية؛ وذلك بسبب غزارة التجارب والخبرات السياسية التي تميز بها المجتمع الغربي مع مجتمعات العالم الثالث التي تميزت بالتخلف السياسي.

يُستدل ممَّا تقدم أن التنمية السياسية من الموضوعات الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل حيز الاستخدام الأكاديمي من قبل الجامعات الأورو– أمريكية تحت شعارات التطوير والتحديث السياسي، من خلال السعي لتطبيق عدد من المشاريع التنموية الحديثة مثل مشروع كاميلوت الأمريكي*؛ وذلك من أجل استمرار تحقيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الغربية، ودفع الدول النامية ولاسيما الدول العربية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي.

يعدُّ مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم المركبة، وذلك بسبب الخلط الواضح بينه وبين مفاهيم سياسية، وإيديولوجية، وفلسفية، كالإصلاح السياسي، والديمقراطية، والتحديث...من جهة، وارتباطه بعلوم أخرى كعلم الاجتماع السياسي، والسياسة المقارنة ...الأمر الذي أدى إلى تباين الآراء والاتجاهات الفكرية والسياسية في هذا المفهوم، وهذا التباين أفرز عدة اجتهادات وتصورات لتحديد مفهوم التنمية السياسية،أبرزها تعريف "لوسيا باي"إذ يرى أن التنمية السياسية "هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"[1]، وهذا ما أكّدَّهُ العالم الأمريكي "والت ويتمان روستو" في كتابة (نظرية مراحل النمو الاقتصادي) عندما عدَّ"التنمية السياسية هي كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية"[2]، في حين رأى "صموئيل هنتنغتون "أن" التنمية السياسية تعني الديمقراطية والتحديث السياسي، ووضع أربعة أبعاد أساسية للتحديث السياسي، وذلك للتمييز بين النظام المتطور، والنظام المتخلف، تمثلت في

* مشروع كاميلوت الأمريكي هو أحد المشاريع المهمة التي تبنته وزارة الدفاع الأمريكية 1964 لدراسة الظروف المختلفة داخل دول العالم الثالث من أجل تحديد عوامل التفكك الاجتماعي وصياغة برامج في مجالات التنمية تضبط التغييرات داخل هذه الدول في مسارات تخدم أهداف العولمة الاستعمارية الأمريكية.

[1] Lucian W. Pye. Aspects of Political Development, Boston: Little Brown, 1966, pp. 62-67.

[2] – نقلاً عن طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط 3، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1985م، ص123–135.

ترشيد السلطة، وتمايز البنى والوظائف السياسية، وتدعيم القدرات النظامية والسياسية، وإشاعة روح المساواة"[1]. إن هذه التعريفات تعطينا مؤشراً على محاولة مفكري الغرب الترويج للنموذج الغربي الأمريكي على أنَّه النموذج التنموي الأمثل الذي يجب الأخذ به، في الوقت الذي تم التغافل فيه عن تباين مستويات التطور السياسي بين الدول الأوربية، فالتنمية السياسية أشمل من التحديث السياسي الذي يعدُّ الصناعة معيار تطور المجتمعات .إن الترويج للنموذج الغربي ترك تأثيره في بعض الباحثين العرب أمثال الباحث نصر محمد العارف الذي يرى أن "مفهوم التنمية السياسية يتركز على تزايد معدلات التباين والتخصص في الأبنية السياسية، وتزايد علمانية الثقافة السياسية؛ وذلك من خلال إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية، وتحقيق النمو الاقتصادي، والمشاركة، والمنافسة الانتخابية السياسية، مع ترسيخ مفاهيم الوطنية، والسيادة والولاء للدولة القومية"[2]، إذ نجد في هذا التعريف دعوة لبناء نظم سياسية موحدة مع الغرب؛ وهذا أمر لا ينسجم مع المنطق، لأنَّ القيم الثقافية وإن تشابهت، إلّا أنَّ تطبيقها يختلف من مجتمع لأخر، وأي عملية سياسية يجب أن تأخذ بالحسبان خصوصية المجتمعات، والتباينات الموجودة بينها سواء في الثقافات، أم العادات، أم الديانات...لأنَّ نجاح الدول الأوربية في تحقيق هامش أوسع من الحرية السياسية لمجتمعاتها، لا يعني صلاح نظمها السياسية كي تكون نموذجاً لبقية دول العالم، ولكن يمكن القول من ناحية أخرى أنَّه مع تباين النظم السياسية الغربية، إلّا أنَّها جميعاً تؤكد ترسيخ مبدأ مشاركة الشعب في اتخاذ القرار السياسي، وإتاحة المجال لتفعيل دور الشعب، وهذا يمثل جوهر عملية التنمية السياسية بصرف النظر عما إذا كان ذاك النظام أوروبياً أو لا، وهذا ما أكَّدَهُ الباحث عامر رمضان أبو ضاوية عندما عدَّ " التنمية السياسية هي المشاركة السياسية"[3]، وهذا يدلُّ على أهمية مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات وتنفيذها لما لذلك من أثر إيجابي في خلق شعور بالرضا لديه، يحفزه على الإسهام في حل الكثير من المشكلات السياسية التي تواجه النظام السياسي. ويعدُّ الباحث أحمد وهبان أبرز من قدم تعريفاً شاملاً للتنمية

[1]-Samual Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1968,p40.

[2]- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، USA، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992م، ص50.

[3]- عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري ،ط1، ليبيا: دار الرواد، 2000م، ص65.

السياسية، حاول من خلاله تفادي جوانب الضعف الواردة في الدراسات السابقة، إذْ عرف التنمية السياسية بأنَّها " عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على دساتير إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة ، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق.. مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية... وتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين"[1]، يُستدل من هذا التعريف أن عملية التنمية السياسية تتطلب مدة زمنية طويلة يتخللها الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، ومحور هذا الانتقال هو التقدم التقني الذي يمثل المحرك الأساسي لتطور المجتمعات، وهنا ما جعل الباحث "جيمس كولمان" يصف التنمية السياسية بأنها"عملية تطورية لا تتوقف عند حدود معينة، إذْ أنَّ طموح الإنسان لا يتوقف، ووصفها بالتاريخية ذات المراحل"[2].

من خلال ما سبق ومع تباين آراء الباحثين يمكن القول: إنَّ التنمية السياسية هي أحد أبعاد التنمية الشاملة، وهي عملية تفاعل ثقافي سياسي، تتداخل فيه العوامل المادية والمعنوية ، وتهدف إلى الأخذ بالنظم السياسية المتقدمة سواء كانت هذه النظم غربية أم شرقية، وذلك بما يتناسب مع ظروف الدولة ومقدرتها على التعامل مع النماذج المتغيرة لحل مشكلاتها، كما تعدُّ عملية التنمية السياسية عملية ضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية بشكل يترافق مع تنظيم أجهزة الدولة إدارياً وقانونياً، وتفعيل المؤسسات مع إشراك فئات المجتمع في العملية السياسية.

[1]– أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: الدار الجامعية، 2003م، ص110.

[2]– J.Coleman, G.Amond ,The Politics of developing areas, Princeton, University press, 1960, نقلاً عن عبد الغفار القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006م، ص121.

المطلب الثاني: مقومات التنمية السياسية وآلياتها.

إن عملية التنمية السياسية بوجه عام تُوجِد الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، لأنَّها تهدف في النهاية إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي، ومن أجل إنجاز تطبيق فعلي للديمقراطية لابدَّ أن ترتكز التنمية السياسية على مقومات عدة أبرزها:

1- المشاركة السياسية: وتمثل أحد جوانب التنمية السياسية، ومن ثَمَّ فإنَّ غيابها أو عدم فعاليتها يؤدي حتماً إلى خلل في عملية التنمية السياسية، لأنها تنطوي على ممارسة المواطنين لحقوقهم في الانتخابات، والترشح للمجالس الوطنية المنتخبة، والمشاركة في عملية صنع القرارات السياسية، وبرز ذلك واضحاً في تعريف كل من "صموئيل هنتنغتون" و"جون نيلسون" للمشاركة السياسية بأنَّها "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة سواء كان ذلك النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً ،متواصلاً أو منقطعاً، فعالاً أم غير فعال"[1].وهذا يدلُّ على أن المشاركة السياسية هي العملية التي تمنح المواطنين المقدرة على التعبير، والتأثير العلني الحر في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أم من خلال اختيار ممثلين لهم يفعلون ذلك؛ ممَّا ينعكس إيجاباً على توفير الأمن والاستقرار السياسي داخل الدولة.

2- التعددية السياسية: وتعدُّ من المفاهيم التي استحوذت على اهتمام الباحثين منذ خمسينيات القرن العشرين، لاسيَّما أنصار المدرسة الليبرالية الديمقراطية الغربية، من خلال تأكيدهم على مفاهيم الحرية، والتنافس، وحقوق الإنسان...وفي هذا السياق عرفها الباحث عامر حسن فياض بأنَّها: "تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة عن بعضها للواقع، والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل"[2]. وهذا يشير إلى شمولية مفهوم التعددية السياسية، وانسحابه على الحياة الاجتماعية والسياسية، من خلال

[1]- نقلاً عن علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1999م، ص25.

[2]- عامر حسر فياض ، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث الصيرورة والبواكير، مجلة دراسات عراقية، بغداد، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية ،شباط ،2005م، ص43.

تأكيد ضرورة تعدّد الأحزاب لضمان التعددية، والحرية، ومشروعية الاختلاف في الآراء والمصالح، لصالح فئات المجتمع جميعاً، ووفقاً لذلك فإن التعددية السياسية تعدُّ أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية وعنصر من عناصر وجودها.

3– التداول السلمي للسلطة: تعدّدت إسهامات الباحثين في التعريف بمفهوم التداول على السلطة ،إذ يعرّفه الباحث بورحلة قوادرية: "أنه خلافة سياسية الهدف منها انتقال السلطة وتداولها بين الحكام والأفراد، أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية، أو بين النخب السياسية المتتابعة"[1]، كما عَّرفه الباحث حسين مرزود بأنَّه" عملية التعاقب الهادفة إلى تغيير شخص الحاكم في أضيق معانيه، وإلى تغيير النخبة الحاكمة كلّها في أوسع معانيه"[2]. وهذا يشير إلى أن عملية التداول على السلطة لا تقتصر على تغيير الحاكم، وإنَّما تنسحب على الأجهزة والهيئات الرسمية للدولة ، وذلك حتى يؤدي مصطلح التداول على السلطة المعنى الحقيقي له، ويسمح للجميع بالمشاركة في الحكم، والحفاظ على سلامة النظام من التوترات التي من شأنها أن تحدث نتيجة التفرد بالسلطة، والحكم سنين طويلة من الزمن.

4– احترام حقوق الإنسان وحمايتها: ويُقصد بذلك " مجموعة الإجراءات التي تُتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما، ببيان مدى التزام سلطات ذلك البلد بحقوق الإنسان، والكشف عن الانتهاكات المرتكبة، ووضع الاقتراحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتها على القضاء الوطني أو الدولي للفصل فيها"[3]. من خلال هذا التعريف نستدل أن الأمر الأساسي في مسألة حقوق الإنسان هو وجود

[1]– بورحلة قوادرية، التداول السلمي على السلطة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد السادس، 2015م، ص52.

[2]– حسين مرزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989– 2010م)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011–2012م، ص12–13

[3]– باسل يوسف، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية.. الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية ، العدد/9/،2002م، ص118–119.

ضمانات تلتزم بها الدولة، وتتمثل هذه الضمانات بالوسائل والأساليب التي تكفل بواسطتها حماية الحقوق والحريات من الاعتداء عليها.

وفي مقابل هذه المقومات التي ترتكز عليها عملية التنمية السياسية، هناك العديد من الآليات التي تسهم في هذه العملية من خلال التثقيف، والمشاركة في الحياة السياسية، ومن أبرز هذه الآليات نذكر الآتي:

أ- الأحزاب السياسية: تباينت آراء المفكرين والباحثين في تعريفهم للحزب السياسي، إذ نجد مفكرين عرفوا الحزب السياسي وفقاً لمدلوله التنظيمي، في حين عرفه آخرون وفقاً لمبادئه وأهدافه، وفي هذا الإطار يمكن ذكر تعريف الكاتب البريطاني "أدموند بيرك" للحزب السياسي بأنَّه: "مجموعة من الأفراد اتحدت بجهودها لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع"[1]، في حين عَدَّ "ويليام كروس William Gross "الأحزاب السياسية من أهم مرتكزات الديمقراطية، إذْ يمكن بواسطتها اختيار رئيس الوزراء، وتعيين الحكومة والهيئات التشريعية، ومن ثَمَ تقرير القضايا المصيرية للبلاد"[2].

يُستدل من ذلك أن الحزب السياسي هو اتحاد مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة وفقاً لمبادئ خاصة متفق عليها، مستنداً في ذلك إلى التأييد الشعبي واستقطاب الأنصار، ولاسيَّما أوقات الحملات الانتخابية أو التظاهرات المهمة، وانطلاقاً من ذلك يمكن عدّ الأحزاب السياسية من أهم الآليات المتاحة في المجتمع لتحقيق التنمية السياسية، لأنَّها تمثل نتاجاً لهذه العملية من ناحية، وآلية أو ميكانيزماً مؤثراً فيها من ناحية أخرى.

ب- المجتمع المدني: يعدُّ المجتمع المدني في المرحلة الراهنة أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبّر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، ويفسح المجال

[1]- نقلاً عن صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، المدخل إلى العلوم السياسية ، الخرطوم، مطبعة جي تاون، 2003م، ص378.

[2]- William Gross, Political Parties, Canada,2004,p8

أمام أفراد المجتمع لطرح أفكارهم وإبداء آرائهم وتوجهاتهم من خلال ممارسة مختلف النشاطات التي من شأنها أن تسهم في تطوير الفرد والمجتمع والدولة كلّها في مختلف المجالات، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، والثورة المعلوماتية، والتبادل المكثف للثقافات والمعارف، وحتى العادات والتقاليد فيما يعرف بمفهوم العولمة.

من هنا فقد استقطب موضوع المجتمع المدني اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الذين طرحوا تعاريف متباينة له، كل حسب زاوية نظره ومنطلقاته، ومن أبرزها تعريف مركز دراسات الوحدة العربية خلال ندوة فكرية نظمها عام 1992، إذ عرّف المجتمع المدني، أنَّه: " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[1]، وعلى هذا الأساس يتنامى شعور لدى الأفراد بأنَّهم من خلال مؤسسات المجتمع المدني لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، والتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم؛ ممَّا يؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء، وبأنَّهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.

من هنا يمكن القول: إنَّ منظومة المجتمع المدني بمكوناتها كلّها تعد مرتكزاً أساسياً لبناء التنمية السياسية وتأسيسها؛ وذلك من خلال تأسيس المشاركة السياسية، ودعم الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والتنشئة السياسية.

[1] – عبد الوهاب بن خليفة، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010م، ص112

ت- الإعلام التنموي: ركز الخبراء والباحثون في مجال الإعلام والاتصال على الدور الكبير الذي يؤديه الإعلام في التنمية السياسية حيث تعددت تعريفات الباحثين في الإعلام التنموي، إذ يعرّفه الباحث أديب خضور بأنَّه: " المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية التي تعالج قضايا التنمية " [1]، ويحدد الدكتور وجيه الشيخ أدوار الإعلام التنموي " بأنَّها أدوار اجتماعية وسياسية وثقافية، فمن الناحية الاجتماعية يقوم بتوسيع الآفاق الفكرية، ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة ... وعلى صعيد دوره السياسي، فإنَّه يهدف إلى تأكيد مبدأ الوحدة الوطنية، وتوسيع دائرة الحوار السياسي ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية، واتخاذ القرار، وتوضيح الأبعاد الوطنية للتنمية"[2]. نستنتج من ذلك أن الإعلام التنموي هو أحد فروع الإعلام المتخصص الذي يشكل حلقة وصل بين احتياجات المواطنين وبين مؤسسات الدولة بحيث يعزز أهمية مشاركة المواطنين في التعبير عن احتياجاتهم وآرائهم، ويعمل على إقناعهم بضرورة التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي من أجل التنمية .

ث- القيادة السياسية: لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين على تعريف موحد للقيادة إذْ نجد كثيراً من التعاريف التي يتناول كل منها بعض جوانب هذا المفهوم، إذ عرَّفها د. وجيه الشيخ " بأنَّها العملية التي يتم من خلالها التأثير في نشاطات الجماعة المنظمة لكي تتمكن من تنسيق جهودها من أجل صياغة وانجاز أهدافها "[3].

كما عرَّفها الباحث مولود سعادة بأنها " جماعة تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة، إمَّا بشكل مكتسب، أو موروث، أو هي جماعات وظيفية ومهنية

[1]- أديب خضور، الإعلام المتخصص، الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، خصائص الكتابة للإذاعة والتلفزيون، دمشق، 2003 م، ص35.

[2]- وجيه الشيخ، وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية، جامعة دمشق، مطبعة الروضة، 2012، ص150

[3]- وجيه الشيخ، علم النفس الاجتماعي، جامعة دمشق ، كلية العلوم السياسية، مطبعة جامعة دمشق، 2012 م، ص168.

تحظى بمكانة عالية بالمجتمع "[1]. نستخلص ممَّا سبق أن القيادة السياسية هي المجموعة التي تتمتع بمكانة متميزة تؤهلها للتحكم في رسم السياسة العامة، وصنع القرارات الرئيسة في المجتمع ، وانطلاقاً من ذلك عدَّ الباحث عبد الحليم الزيات "أن القيادة السياسية مسؤولة عن مسيرة عملية التنمية السياسية في المجتمع بوصفها عملية مخططاً لها وموجهة لتحقيق الصالح العام"[2].

نستنتج ممَّا تقدم أن التنمية السياسية في أي بلد يجب أن ترتكز إلى مجموعة من المقومات والآليات التي تمثل البنية الفكرية والمؤسساتية لها، فوجود أحزاب سياسية ذات قاعدة جماهيرية، فضلاً عن نقابات مهنية ومنظمات مجتمع مدني، وإعلام تنموي حر، وحراك ديمقراطي يتلخص بمشاركة حقيقية في الحكم ...، ذلك كلّه كفيل بالتخلص من مختلف أزمات التنمية السياسية.

المطلب الثالث: النظم السياسية العربية وعلاقتها بالتنمية السياسية.

تمثل النظم السياسية العربية مجموعة متمايزة في إطار الدول النامية؛ ممَّا جعلها تتسم بطابع مزدوج فهي من ناحية تنتمي إلى الدول النامية وتشاطرها بعضاً من مشكلاتها السياسية، كضعف المؤسسات، ونقص المشاركة، وهي من ناحية أخرى ذات خصوصية معينة مصدرها علاقة العروبة التي تجعل منها مجموعة متمايزة في التفاعلات السياسية التي تتم بينها، وفي هذا السياق حدَّدَ الباحث عبد الإله بلقزيز نمطين أساسيين من أنماط النظم السياسية العربية "هما النظم الجمهورية، والنظم الملكية، والقاسم المشترك فيما بينها _على اختلاف أشكالها_ هو ضعف قوامها الديمقراطي، وتفاوت درجة الضعف بينها، ومعاداتها لأبسط مظاهر الحياة الديمقراطية، فضلاً عن استئثار مؤسسة الجيش والمخابرات بالسلطة خاصة في الدول الجمهورية، ويضيف

[1]– مولود سعادة ، النخبة والمجتمع، " تجدد الرهانات " مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، قسم علم الاجتماع جامعة بانية تاريخ 10 أيلول، 2012م، ص95.

[2]– عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأدوات والآليات، ج3، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2001م، ص28.

الباحث أن عملية بناء المؤسسات وإرساء قواعد الممارسة السياسية لا تزال مستقرة في مختلف النظم السياسية العربية؛ وذلك لكونها قد استندت إلى مبادئ أساسية متعددة من الناحية التنظيمية أهمها: دمج السلطات، ومبدأ المركزية الشديدة، ومبدأ الاستغناء عن الحزبية"[1]. وهذا يشير إلى ارتكاز البنية التنظيمية لمعظم النظم السياسية العربية على مبادئ من شأنها إعاقة أية محاولة للنهوض بمجتمعاتها ،فمبدأ دمج السلطات يُضعف من دور الرقابة على نشاط الدولة سياسياً كان أم إدارياً، ومبدأ المركزية الشديدة المتجسدة في شخص الرئيس الذي يمسك بزمام الأمور والقرارات يجعل منه مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع بأسره، أمَّا مبدأ الاستغناء عن الحزبية سواء في شكل تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد من شأنه أن يؤدي إلى غياب المؤسسات السياسية المتخصصة من أحزاب سياسية، ومجتمع مدني، وهذا ما يفسر غنى تاريخ هذه الدول بالصراعات على السلطة، وظهور حركات سياسية معارضة، فالسياق التاريخي لنشأة نظم الحكم العربية، خاصة تلك التي عمدت النخب العسكرية على ابتكارها واستنباتها، ليست ثمرة طبيعية من ثمرات التطور الحقيقي للحضارة العربية، وإنَّما هي نتاج هجين بعض عناصره محلية ذاتية، وبعضها الآخر مستنبت في البيئة الغربية ، لهذا لم تؤد هذه النظم في معظم الحالات الوظائف المرجوة منها، وإنَّما جل اهتمامها الاحتفاظ والسيطرة على كل ما يتعلق بموارد الدولة المادية والمعنوية، لأنَّها تدرك أن تطبيق أي إصلاح، أو تثقيف سياسي، يعني إلغاء وجودها نفسه لصالح صعود نخبة جديدة، لذلك تعمد إلى تحويل حركة المجتمع المدني إلى جيوب هوائية موزعة، ومتباعدة، فاقدة للفعالية، ومنقطعة عما حولها.

[1]– عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع مدائح الأسطورة، المغرب، الدار البيضاء د.ن،2001م، ص144.

المبحث الثاني: نظريات التنمية السياسية وواقع الدول العربية المعاصرة.

انتشرت في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين العديد من النظريات أبرزها: نظرية التحديث، ونظرية التنمية الاقتصادية، ونظرية التبعية، وابتداءً من نهاية الثمانينيات أصبح الحديث مركزاً على نظرية الديمقراطية أولاً، وفيما يلي حاولت الباحثة تحليل المفاهيم والمصطلحات التي تبنتها بعض هذه النظريات، وتبيان مدى اتساقها مع واقع الدول العربية المعاصرة.

المطلب الأول: نظرية التبعية.

تميز مفكرو هذه النظرية بتنوع مشاربهم واتجاهاتهم الفكرية، بحيث لم يكن لديهم اتجاه فكري محدد لأسباب التخلف والتبعية، ومن أبرزهم سمير أمين، وأندري فرانك، وبول باران،.. إذ عمد فريق من هؤلاء المفكرين إلى رفع شعار الاعتماد على الذات، والعمل على تحليل ظاهرة التخلف السياسي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث من منظور الظروف التاريخية، والموضوعية التي عاشتها هذه البلدان، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وفي المقابل نجد فريقاً ثانياً من أنصار نظرية التبعية قد أكد استراتيجية المركز الذي تمثله الدول المتقدمة، والهامش الذي تمثله الدول النامية؛ وذلك من خلال إقامة علاقات تحالف بين القوى الرأسمالية المسيطرة من الخارج، والقوى الداخلية المتحكمة داخل دول العالم الثالث.

على الرغم من الأهمية العلمية للموضوعات والتحليلات التي قدمها أصحاب نظرية التبعية، إلَّا أن رؤاهم التنموية لم تؤدِ إلى تخليص الدول العربية من أزمة التبعية، بل على العكس ازداد اعتمادها على الخارج في استيراد التكنولوجيا والمواد اللازمة للتصنيع، وذلك بسبب تركيزهم على الجوانب الاقتصادية للتخلف، دون إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية.

المطلب الثاني: نظرية التنمية الاقتصادية.

اتفق أصحاب هذه النظرية على دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي، إلَّا أنَّهم اختلفوا في أهمية هذا الدور وقوته، ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية

ويعد سيمور مارتن ليبست S.M.Lipst من أقوى المدافعين عن هذه النظرية، وهو القائل "بوجود علاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، مؤكداً أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية"[1]، وذهب آخرون وفي مقدمتهم صموئيل هنتنغتون الذي لم يقلل من دور الطبقة الوسطى في قيام الديمقراطية؛ إلَّا أنَّه عدَّ التنمية الاقتصادية أحد العوامل المؤدية إلى الديمقراطية، وليست العامل الوحيد، إذ يقول في هذا المجال" التنمية الاقتصادية تجعل الديمقراطية ممكنة، والزعامة السياسية تجعلها حقيقية أو فعلية"[2]، يُستدل ممَّا تقدم أنَّه على الرغم من أهمية دور الطبقة الوسطى بوصفها رافعة حقيقية في كل مجتمع، إلَّا أنَّ معطيات الواقع العربي تدلُّ على عدم وجود تناسب بين مستويات التنمية، وبوادر التحول الديمقراطي، بسبب تضخم الطبقة الوسطى التي أخفقت رغم مراكزها الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، في عكس التوجه الديمقراطي لأنظمتها.

المطلب الثالث: نظرية الديمقراطية أولاً.

تنطوي هذه النظرية على نقد شديد لنظرية التنمية الاقتصادية ومعاكستها، بتقرير أسبقية الديمقراطية على التنمية الاقتصادية، وذلك بناءً على دراسات قام بها عدد من علماء السياسة أمثال هيغل، وفاينزشتاين، وهالبرين.. تمحورت حول بلدان فقيرة متقاربة المستوى من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لكنها مختلفة في أنظمتها السياسية، بعضها أخذ بقدر معين من الديمقراطية، وبعضها الآخر ظلَّ خاضعاً لأنظمة سلطوية. وتوصل العلماء من خلال دراساتهم " إلى أنَّ الديمقراطيات الفقيرة مثل الهند والموزمبيق حققت نمواً لا يقل سرعة وحجماً عما حققته الأوتوقراطيات الفقيرة، مثل

1-S.M.Lipset,Political Man;The Social Bases Of Politics,Expanded Edition,1981,p122.

2- S.P.Huntington,Understanding Political Development, Harpercollins,1987,p80.

أنغولا والكونغو. بل تفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التسيير، سواء في معدلات نمو الاقتصاد الوطني، ونمو الدخل الفردي، أم فيما يخص مقاييس الرفاهية الاجتماعية، وأحوال المعيشة. "[1]

وبالنظر إلى الواقع السياسي العربي نجد أن الدول العربية التي شهدت تطورات في مجال التعليم والصحة والدخل. فضلاً عن التطورات التي شهدتها في القطاع الاقتصادي، ازداد مستوى الوعي لدى شعوبها، وبرزت لدى مواطنيها الرغبة في المشاركة السياسية، وعدم القبول بالعيش في ظل أنظمة استبدادية، وهذا يعني أن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعيشها معظم الدول العربية، مردها إلى عدم قدرة المؤسسات السياسية في هذه الدول على استيعاب التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثالث: أزمات التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة.

هناك العديد من الأزمات التي تواجه عملية التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة، بعضها داخلي (سياسي أو اجتماعي)، وبعضها الثاني خارجي، وهذه الأزمات تفرض ذاتها بوصفها ظواهر كابحة، تمنع تكوين الدولة من أن يستقيم على قواعد صحيحة حاكمة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحول دون قيام كيان قوي يؤدي وظائفه كأي دولة حديثة في العالم.

المطلب الأول: الأزمات التي تواجه الدول العربية المعاصرة على صعيد التنمية السياسية على المستوى الداخلي. هناك العديد من الأزمات التي تعاني منها الدول العربية المعاصرة أبرزها:

- **أزمة شرعية الأنظمة الحاكمة:** إنَّ فرض نظام حكم معين لا يعني أنه أصبح أمراً مشروعاً، سواء من وجهة النظر الشعبية، أم الدولية، لأنَّ شرعية النظام الحاكم يجب

[1]- S.T. Siegel, Michel M .Weinstein and Morton H. Happens, Why Democracies Excel, Foreign Affairs(sep-oct, 2004).

أن ترتكز على الثقافة السياسية والوعي الجمعي الوطني الذي يجسد في فكر الفرد هويته ومبادئه الخاصة.

إن مثل هذه الشرعية غير متوافرة لأغلب أنظمة الحكم العربية، وإن توافرت لبعضها فما هي إلَّا شرعية شكلية، تأتي بها أجهزة الحكم، ومؤسساتها الرسمية، بالأساليب التعبوية التي عرفتها الممارسة السياسية العربية، وفي هذا السياق صُنِّفَتْ ثلاثة مصادر لشرعية النظم العربية مع ملاحظة أنَّه لا يوجد نظام يعتمد على مصدر واحد للشرعية "المصدر الأول هو التقليدي المبني على التقاليد الدينية والأعراف والإيمان بتجذر دور الدين في الوعي العربي، وفي هذا الإطار تلجأ بعض النظم العربية إلى نسبة حكامها إلى النسل النبوي الشريف، وتستقي معظم الدول العربية ذات الأنظمة الملكية شرعيتها من هذا المصدر، فضلاً عن بعض النظم الجمهورية، أمَّا المصدر الثاني فهو الشخصية التاريخية أو الكاريزما، ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، والمصدر الثالث هو المصدر العقلاني والقانوني المرتكز على مجموعة من المؤسسات والقواعد التي تتصل بتنظيم الخلافات السياسية، وتضبط سير العملية السياسية"[1]؛ وهذا يشير إلى أنَّ كل مصدر من مصادر شرعية النظم السياسية العربية يخاطب أحد متغيرات النظام السياسي؛ لذلك تشعر هذه الأنظمة بالقلق والخوف الدائم، وتحاول التركيز على أنَّها قوية وراسخة، معتمدة أسلوب الاستخدام التعسفي للقوة في مواجهة أية معارضة سياسية أو اجتماعية. وانطلاقاً ممَّا سبق يمكن القول: إنَّ عدم حصول معظم الأنظمة العربية على شرعيتها بشكل ديمقراطي قد أدَّى إلى بروز حالة خطيرة شهدتها العديد من الدول العربية، تمثلت باهتزاز شرعية الدولة، وتزامنها مع اهتزاز شرعية نظام الحكم من وجهة نظر قطاع كبير من مواطنيها؛ مثل لبنان والسودان وجيبوتي وموريتانيا... وهو وضع جديد لم تألفه الدول العربية منذ استقلالها؛ ممَّا أوجد العديد من الصعوبات المؤثرة في جهودها في عملية التنمية السياسية المرغوب فيها، لذلك تبقى مواجهة الأنظمة العربية

[1]–علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير www Kotob arabia.Com

لأزمة شرعيتها رهناً بتعديل علاقتها مع مجتمعاتها، من علاقة ذات طرف واحد إلى علاقة شراكة حقيقية ينظمها عقد اجتماعي يهدف إلى العمل على ترسيخ علاقات المواطنة بكل ما تعنيه من حقوق متساوية أمام القانون، وفي هذا الاطار يؤكد الباحث غسان سلامة أن "طريق التعاقد يبقى السبيل الأنسب للخروج من وضعية الوهن التي تعاني منها شرعية الدولة العربية وما انتهت إليه من وضعية الرفض في ذهن الأفراد والنخب على نحو ما عبرت عنه أحداث الحراك العربي الأخير"[1].

- **أزمة غياب الاستقرار السياسي:** يعدُّ الاستقرار والأمن من أهم الأمور التي يمكن للدولة أن توفرها لمواطنيها، ومع ذلك لم يتمتع المواطن العربي بهذا الحق كاملاً لعدة أسباب معظمها يتعلق بالصراع الإقليمي الدولي على المنطقة العربية، الذي أدى إلى زعزعة استقرار المنطقة، وكان من أبرز نتائجه إنشاء دولة اسرائيل 1948م، وتشريد السكان الفلسطينيين، وتدمير أمنهم، والتأثير في أمن لبنان وسورية والأردن ومصر بدرجات متفاوتة، فضلاً عن الغزو الأمريكي للعراق الذي دمر استقراره وأمنه، وأطلق العنان للتوترات الإقليمية والطائفية، أمَّا في داخل الدول العربية فقد خرَبت الحروب الأهلية لبنان، والسودان، واليمن، والصومال، والعراق، وفلسطين، وفي تلك الحروب كانت الوحدة الوطنية ضعيفة ولم تكن الدولة قادرة على منع عسكرة التوترات الطائفية.

وفي هذا السياق يرى الباحث بول سالم "أن بعض الدول العربية قد دخلت في شكل من أشكال الحرب الداخلية كما حدث في الجزائر، ومصر، ضد الإسلاميين في كل منهما، وعراق صدام حسين ضد الأكراد والشيعة "[2] صحيح أن الدولة في هذه الحالة لا تدخل في صراع مفتوح، إلّا أنَّ التدابير القمعية التي تقوم بها للسيطرة على مختلف قطاعات المجتمع تشكل في حد ذاتها تهديداً لأمن المواطن.

---

[1] – غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي جديد:بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2011،2م، ص12.

[2]– بول سالم، هل تمكن التنمية أم تعرقلها؟ أوراق كارينغي، العدد/21/أيلول، 2010م، بيروت، مركز كارينغي للشرق الأوسط.

- أزمة **المشاركة السياسية:** أصبح مبدأ المشاركة السياسية للمواطنين في إدارة شؤون بلادهم معياراً دولياً بامتياز، لاسيَّما بعد أن أكَّدَتْهُ كافة المواثيق الإقليمية والدولية كلّها وفي هذا المجال يرى الباحث بوقنور "أن المشاركة السياسية لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات، وإنَّما تشمل الأعمال التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الواسع، الهادفة إلى التأثير في طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثال ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة. والحصول على عضوية التنظيمات السياسية"[1].

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول: إنَّ معظم الدول العربية قد أخفقت في توسيع دائرة المشاركة السياسية الشعبية، وفتح قنواتها أمام التكوينات الاجتماعية التي تتكون منها، ويعزي الباحث محمد نبيل الشيمي هذه الأزمة إلى أسباب عدّة أبرزها:

أ- "الانفصام الأخلاقي للنظم العربية الحاكمة، وعدم وفائها لشعوبها بما تنص عليه دساتيرها من حرية ممارسة العمل السياسي، والتكافؤ في الفرص بين المواطنين.

ب- ضعف البناء الهيكلي للمؤسسات السياسية، بسبب سعي الحكومات العربية إلى إضعاف دور الأحزاب المعارضة، وتهميش أدائها، والزج بقادتها في السجون.

ت- الفساد السياسي والإداري، وفقدان المواطن العربي لثقته بممثليه في المجالس النيابية والتشريعية"[2]. يُستدل من ذلك أن غياب المشاركة السياسية من شأنه تقويض شرعية النظام الحاكم، وشرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها، وفي نظر الدول الأخرى.

- **العجز عن تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة:** التنمية الاقتصادية في أي دولة تعني في حدّها الأدنى توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، وتعني في حدّها الأعلى توفير

[1]- بوقنور اسماعيل، التخلف السياسي في الدول العربية، الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9،2013، ص35.
[2]- محمد نبيل الشيمي، معوقات التنمية السياسية، الحوار المتمدن، العدد2487، 2008م

قدرٍ من الرفاهية لهم (الحاجات الأساسية وبعض الكماليات)، مقترناً ذلك بقدر واضح من العدالة التوزيعية.

وواقع حال الدول العربية يشير إلى أن حالة عدم الاستقرار السياسي، وكيفية استلام نظام الحكم، واهتزاز شرعيته، يجعل السلطة الحاكمة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح برامجها السياسية، والمحافظة على النظام السياسي، ممَّا يؤثر تأثيراً مباشراً في واقع التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مؤشرات عدَّة أبرزها:

1- اتجاه السياسات الاقتصادية العربية نحو القطرية، والإقليمية معمّقة بذلك للواقع الذي رسمته معاهدة سايكس بيكو 1916م الاستعمارية.

2- عدم التوسع في السوق العربية، وعدم إمكانية الدول العربية من التعامل مع السوق الدولية بندية مقتدرة، سواء في التصدير، أم الاستيراد.

3- انفتاح الاقتصاد العربي بصورة واسعة على الخارج بقدر انغلاقه على الداخل.

قد أصبحت الدول العربية بسبب سوء إدارة اقتصادها الوطني، في مأزق بالغ الصعوبة، شكل عائقاً في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية تتخطى عتبة تخلفها، وفي هذا الإطار يرى الباحث نصر محمد عارف" أن التنمية الاقتصادية تشكل أحد مدخلات النظام السياسي، إذ تؤثر في أدائه من خلال تأثيرها في تفاعلات أطرافه ومطالبهم ودعمهم له، ومن جهة أخرى نجد أن التنمية الاقتصادية كأحد مخرجات النظام السياسي يتوقف نجاحها على شرعية هذا النظام، وقدرته على تعبئة الجهود والطاقات وتوفيره للأمن والاستقرار"[1]

المطلب الثاني: الأزمات التي تواجه الدول العربية المعاصرة على صعيد التنمية السياسية على المستوى الخارجي:تتمثل معظم هذه الأزمات في السيطرة الاستعمارية

[1]- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، USA، فرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992م، ص190.

التـي شـكلت إرثـاً تاريخيـاً ثقيـلاً، أدى دوراً رئيسـياً فـي تعطيـل عمليـة التنميـة السياسـية، الصـراع العربـي الإسـرائيلي الـذي عرقـل مشـاريع التنميـة السياسـية فـي العديـد مـن الـدول العربيـة ، كمـا يمكـن الإشـارة إلـى الحـروب والنزاعـات الحدوديـة العربيـة كغـزو العـراق للكويت، والنـزاع الجزائري المغربـي،. التـي أسـهمت فـي تبديد كثيـر مـن الأمـوال العربيـة، فضـلاً عـن الحصـارات الدوليـة التـي فُرضـت علـى بعـض الـدول العربيـة منـذ 1990م(العراق، وليبيا، والسودان، والشعب الفلسطيني، وسورية.)، كما كان للتطورات التي اجتاحت الساحة الدولية نصيب في هذا المجال، إذ يقول الباحث عبد الإله بلقزيز فـي كتابـه العولمـة والممانعـة" أسـهمت العولمـة، ومحاولـة فـرض الاسـتتباع، إلـى جانـب فرض نمط مهدد للتطور، في تقييد الإرادة السياسية، وإخضـاع الشعوب والأمم للهيمنـة، وفرض مناهج وسياسات لا تنسجم مع طموحاتها"[1]، واليوم لا تزال القوى الأجنبية سواء الإقليميـة أم الدوليـة تسـتمر فـي ممارسـة دورها فـي إعاقـة مسـار التنميـة السياسـية للـدول العربية، إذ يؤكد الباحث إسماعيل الشطي وآخرون" أن معظم القوى الأجنبية تأوي أغلب القيـادات السياسـية لمختلـف قـوى المعارضـة فـي الـدول العربيـة، وكـذلك الجماعـات الأصـولية التـي أسـهمت فـي أعمـال العنـف السياسـي، فضـلاً عن الدعم المـادي والمعنوي لهذه القوى، وإعدادها لممارسة أعمال العنف والشغب في معظم الدول العربية"[2].

إن واقـع العلاقـات الدوليـة القائمـة علـى المصـلحة والقوة، يعطـي مؤشراً واضـحاً عن مـدى تدخل القوى الدولية في الشؤون الداخلية لعدد كبير من الدول العربية مثل السودان، ومصر، وتـونس، وليبيـا، وسـورية...؛ وذلـك مـن خـلال تحـريض القـوى الهدامـة علـى ممارسـة العنـف السياسي المضاد لأنظمة الحكم فيها، بغية تحقيق أهداف هذه القوى ومصـالحها الإستراتيجية، وإشغال النظام السياسي في المسائل الأمنية، وإهماله الجانب التنموي.

[1]– عبد الاله بلقزيز، العولمة والممانعة، دراسات في المسألة الثقافية ، بيروت، منتدى المعارف، 2011م، ص65.

[2]– اسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م، ص240.

يُستدل ممَّا تقدم أنَّ هناك العديد من الأزمات التي تضافرت وشكلت سبباً في ضعف التنمية السياسية عربياً، ولكن القسم الأكبر من هذه الأزمات مقصود من قبل القيادات الحاكمة في الأنظمة العربية، بسبب رفضها سياسات الإصلاح التي لا تخدم مصالحها، والقسم الآخر كان نتيجة تراكمات داخلية تعود للسياق التاريخي للدولة، فضلاً عن الأزمات الخارجية التي زادت من حدة الإشكالية في المنطقة العربية.

المطلب الثالث: استراتيجية تفعيل التنمية السياسية في الدول العربية المعاصرة.

إن التنمية السياسية التي يجب تطبيقها في الدول العربية لابد أن ترتكز على عاملين أساسيين حتى تنشأ وتتجسد وتنمو، العامل الأول: أن تتلاءم وتتماشى مع المعتقدات والثقافة الوطنية، بحيث لا تخلق معارضة في المجتمع، أمَّا العامل الثاني: فهو يتمثل بوجود استعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده احترام حرية الإنسان وكرامته، ومشاركة مختلف الشرائح السياسية الفاعلة في المجتمع على تنوع مشاربها وتوجهاتها، ويمكن تحقيق هذين العاملين عن طريق:

- نشر الثقافة المدنية التي تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة ، إذ لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في عملية التنمية السياسية من دون إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم هذه العملية ومبادئها، وعليه لابدَّ من تحقيق استقلال مؤسسات المجتمع المدني من خلال تعيين حدود عمل هذه المؤسسات بوضع الحدود الفاصلة لمجال عمل الدولة وتدخلها، بحيث لا تمس حرية عمل هذه المؤسسات، وتتخلى عن وصايتها على نشاطاتها، بشكل تكون الدولة فيه بمنزلة الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني، ولكي يتحقق ذلك لابدَّ من:
- إجراء إصلاح دستوري قانوني يكفل صيغة فعَّالة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات، وتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولمبدأ التعددية السياسية، وتحديد دور المجالس المنتخبة بما يمكنها من تجسيد

الإرادة العامة للشعب، وهذا لا يمكن أن يتم إلَّا من خلال انتخابات حرة ونزيهة تعبر تعبيراً حقيقياً عن أوزان القوى السياسية المختلفة.

- ارتكاز العلاقة السياسية بين الدولة والمواطن على أساس تعاقد سياسي قد يكون مكتوباً (دستور) أو شفهياً يجري احترامه في الأحوال كلّها؛ ممَّا يضفي على النظام السياسي للدولة الطابع الديمقراطي ذا الشرعية المدنية القائمة على الإجماع الشعبي، أو على الاقتراع النزيه"؛ لأن المجتمعات العربية لن تُحَكم في المقبل من الزمن بالقيم والوسائل والقواعد التي كانت قائمة في الماضي القريب. إنَّ الجمع بين فكرة المواطنة والفكرة العربية وفكرة الديمقراطية والحقوق يبقى المدخل الأنسب لفهم أزمة الدولة العربية، وبلورة فهم معقول لإمكانيات الخروج من مأزق شرعيتها السياسية"[1].
- القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، نظراً لارتباط مسار التنمية السياسية وفاعلية عناصره بالتنمية الاقتصادية؛ فمثلاً حتى يكون للمجتمع المدني حضور فعَّال لابدَّ من وجود حركة اقتصادية نشطة، ومن ناحية أخرى تشكل عملية تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن العربي بما يسمح له بالمشاركة في قضايا الشأن العام جانباً مهماً في عملية التنمية عن طريق تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي؛ لأنَّ الحكومة التي تعجز عن توفير العيش الكريم لمواطنيها وفق مبدأ العدالة الاجتماعية ستظل حكومة فاقدة للشرعية مهما كانت الأسس التي تستند إليها هذه الشرعية.

الخلاصة:

إن الدولة القطرية العربية المعاصرة لن تستطيع الخروج من أزماتها إلا بانتقالها إلى الشكل المؤسسي للدولة، أي قيام دولة المؤسسات المبنية على احترام حقوق المواطن العربي الإنسانية وحرياته الأساسية، وفي مقدمتها حقه في المشاركة السياسية الواسعة، وعليه لابدَّ من تحقيق التحول الديمقراطي داخل كل دولة عربية، لأنَّه السبيل لإطلاق الطاقات الشعبية للتصدي للهيمنة الخارجية، والمحافظة على الاستقلال وإنجاز التنمية المستقلة.

[1] – غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مرجع سابق، ص35.

المراجع Referances:

1- أبو ضاوية، عامر رمضان، (2000م). التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، ط1، ليبيا: دار الرواد.

2-البابا، طلال، (1985م). قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، ط3، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

3-الجابري، محمد عابد، (1989م). إشكاليات الفكر العربي المعاصر، بيروت: دراسات الوحدة العربية.

4-أحمد اسماعيل، محمد، (1985م). دور المثقفين في التنمية السياسية:دراسة نظرية مع التطبيق على مصر القاهرة، د. ن.

5-الزيات، السيد عبد الحليم، (1985م). التنمية السياسية، الأبعاد والمنهجية، ج1، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.

6-الزيات، السيد عبد الحليم، (2002م). التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، ط2، مصر: دار المعارف الجامعية.

7-الزيات، السيد عبد الحليم، (2001م). التنمية السياسية الأدوات والآليات،ج3، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية.

8-الشطي وآخرون، اسماعيل، (2005م). مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

9-الشيخ، وجيه، (2012). وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية، جامعة دمشق، مطبعة الروضة.

10- الشيخ، وجيه،(2012). علم النفس الاجتماعي، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية،

11-القصبي، عبد الغفار، (2006). التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة ،القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

12- بلقزيز، عبد الإله، (2011). العولمة والممانعة، دراسات في المسألة الثقافية، بيروت، منتدى المعارف.
13- بلقزيز، عبد الإله،(2001). في الديمقراطية والمجتمع المدني، مراثي الواقع مدائح الأسطورة، المغرب، الدار البيضاء، د. ن.
14- بن خليفة، عبد الوهاب،(2010). المدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع.
15- حزام الوالي، خميس، (2003). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
16- خضور، أديب، (2003). الإعلام المتخصص، الاقتصادي، الرياضي، الثقافي، خصائص الكتابة للإذاعة والتلفزيون، دمشق.
17- ريتشارد، هيجوت، (2001). نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ط1،عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
18- سلامة، غسان، (2011). نحو عقد اجتماعي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
19- طامشة، أبو مدين، استراتيجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007م.
20- عبد الرحمن الدومة، صلاح الدين، (2003). المدخل إلى العلوم السياسية، الخرطوم، مطبعة جيتاون.
21- عياش، عائشة، (2017). إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجاً، ط1، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.
22- هلال، علي الدين وآخرون، (1999). الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

23– هلال، علي الدين، مسعد، نيفين، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير Kotob arabia.Comwww .
24–وهبان، أحمد، (2003). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر: الدار الجامعية.

المصادر:

1– إسماعيل، بوقنور، التخلف السياسي في الدول العربية(الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد/9/،2013.
2–الشيمي، محمد نبيل، معوقات التنمية السياسية، الحوار المتمدن،العدد2487، 2008م.
3– دياب، عز الدين، التنمية السياسية في الوطن العربي الضرورات والصعوبات، مجلة الفكر السياسي، القاهرة، العدد22–2005،23م.
4– سعادة، مولود، النخبة والمجتمع، " تجدد الرهانات " مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، قسم علم الاجتماع، جامعة بانية تاريخ 10 أيلول،2012م،.
5–سالم، بول، هل تمكن التنمية أم تعرقلها؟ أوراق كارينغي، العدد/21/ أيلول 2010م ،بيروت مركز كارينغي للشرق الأوسط.
6–شيحة، ميشيل، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، دمشق: مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1، 2006م.
7– فياض،عامر حسن، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث الصيرورة والبواكير، مجلة دراسات عراقية، بغداد، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، شباط،2005م.
8– قوادرية، بورحلة، التداول السلمي على السلطة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد السادس، 2015م .
9–مرزود، حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989– 2010م)،رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011–2012م .
10–يوسف، باسل، حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية.. الواقع والخلفية السياسية بغداد، مجلة الدراسات السياسية، العدد/9/،2002م.

المراجع الأجنبية:

1- Lucian W. Pye. Aspects of Political Development, (Boston: Little Brown, 1966).
2- Samual Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven: Yale University Press, 1968).
3- Coleman,G.Amond,The Politics of developing (areas,Princeton,University press, 1960).
4- William Gross,Political Parties, Canada ,2004
5- S.M. Lipset, PoliticalMan; The Social Bases Of Politics ,Expanded Edition,1981.
6- S.P.Huntington, Understanding Political Development, Harpercollins,1987.
7- S.T. Siegel, Michel M .Weinstein and Morton H. Happens, Why Democraties Excel, Foreign Affairs(sep -oct, 2004)

تاريخ ورود البحث:2018/4/9
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2018/9/26